اجراءات ترخيص منظمات المجتمع المدني من الجهات المختصة

أ. خالد الطميزي/ وزارة الشؤون الاجتماعية

ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"

عقدت الورشة في رام الله / فلسطين

بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٧

اجراءات ترخيص منظمات المجتمع المدني من الجهات المختصة

مقدمة :

كون وزارة الشؤون الاجتماعيةتقود قطاع الحماية الاجتماعية بتفويض من الحكومة الفلسطينية فانها تلعب دورا رئيسيا على المستوى الوطني والإنساني في توفير حياة كريمة للإنسان الفلسطيني والنهوض بواقعه وتعزيز صموده ، وتتطلع لدورا مهما في تغطية وتلبية احتياجات افراد المجتمع في مختلف الخدمات الانسانية ، من خلال الوصول الي عدد اكبر من الحالات المهمشة والضعيفة،وتعمل على تكريس كافة الجهود وتوظيفها لتحقيق اهدافها في هذا السياق بما في ذلك توجية انشطة وبرامج الجمعيات الاهلية (المحلية) والاجنبية في هذا المجال ، وتعمل على تطوير القوانين والتشريعات التى تنظم عمل الجمعيات الخيرية .ان غياب وثيقة دستورية حقيقية ادى الي تكاثر عدد الجمعيات الخيرية العاملة في فلسطين بشكل غير منظم ، وتحديدا الجمعيات الاجنبية العاملة على الاراضي الفلسطينة التى لم يقتصر دورها في تقديم الخدمات على نطاق دولها بل تخطت الحدود لتقديم المساعدة لدول الغير وهذا بحاجة الي تنظيم وادارة بشكل مناسب لكي تلتزم بالقوانين المعمول بها على الاراضي الفلسطينة من اجل تحقيق اهدافها وغاياتها المحددة في نظامها الاساسي وصياغة مشاريعها وفق احتياجات الشعب الفلسطيني ووفق القوانين واللوائح التشريعية المنظمة لعملها ، ولتعزيز دورنا في مجال تعزيز الشفافية واشاعة روح المسائلة في المجتمع الفلسطيني وتشكيل رقابة فاعلة لا بد من الالتزام بقانون الجمعيات الخيرية الفلسطيني رقم ١ لعام ٢٠٠٠ واللوائح التنفيذية المنظمة له.
هذا يعزز من دورنا في تقديم الخدمات للمواطنين خاصة الحالات الفقيرة والمهمشة ويضمن لنا دورا مهما في :

١. ضمان وصول الخدمات للمستفيدين.
٢. التأكد من التزامهم بالنظام والقانون .
٣. التأكد من عدم هدر المال العام .
٤. العمل على توحيد الجهود وتكامل الخدمات بين كافة القطاعات .
٥. العمل ضمن إستراتيجية وطنية وليس العمل غير منظم والمتكرر.
٦. تحسين الأداء الحكومي ورفع مستوى الكادر .
٧. توفير خارطة خدمات اجتماعية .
٨. خلق علاقات مهنية بين الوزارة والجمعيات أساسها التعاون والتنسيق .
٩. تعزيز مبدأ الشفافية.
١٠. تعزيزالعمل التطوعي .
١١. خلق علاقات تعاون وتنسيق مع القطاع الخاص .
١٢. مشاركة المجتمع المحلي وتعزيز دوره كشريك في مكافحة الفقر
١٣- تعزيز الرقابه على المؤسسات الايوائيه.
١٤-تعزيز العلاقة مع المؤسسات الاجنبية والعامله بالقطاع الاجتماعي.

القوانين واللوائح التشريعية :

ان قانون الجمعيات الفلسطيني رقم(١) لعام ٢٠٠٠ تضمن اجراءات الترخيص والتسجيل والمتابعة ودور وزارة الداخلية و وزارة الاختصاص في هذا السياق صدر قانون الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطينية لسنة ٢٠٠٠ كأول قانون فلسطيني ينظم انشاء وتسجيل ومتابعة عمل المنظمات الأهلية وفي العام ٢٠٠٣ صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩)لسنة ٢٠٠٣.كما صدر في العام ٢٠٠٤ قانون ديوان الرقابة المالية والادارية رقم (١٥)لسنة ٢٠٠٤ والذي عزز الرقابة الادارية والمالية على عمل المنظمات الأهلية .

اجراءات الترخيص والمتابعة :

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الداخلية من خلال الادارة العامة للجمعيات الخيرية بما يلي :

١-استقبال شهادة تسجيل الجمعية من وزارة الداخلية .

٢-فتح ملف للجمعية التى تم تسجيلها في وزارة الداخلية وتزويدها برقم تسلسلي

٣-يحول نسخة من ملف الجمعية الي المديرية المختصة بكامل محتوياتة في فترة لا تتجاوز اسبوع ويشمل :

ا-نسخة من شهادة تسجيل الجمعية

ب-النظام الاساسي

ج-أسماء الهيئة التأسيسية

٤-يطلع مدير المديرية على الملف الجمعية ويحولة الي رئيس قسم الجمعيات والمجتمع المحلي لدراستة

٥-ترفع المديرية تقريرها بخصوص الجمعية للادارة العامة للجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي خلال مدة اسبوع من تاريخ ورود الطلب للمديرية على ان يشمل التقرير مايلي :

ا- طبيعة المنطقة الجغرافية المستفيدة من خدمات الجمعية

ب-مدى مطابقة وملائمة اهداف الجمعية لأهداف العمل الاجتماعي الذي تشرف عليه وزارة الاختصاص

ج-توصية رئيس قسم الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي حول الجمعية والمصادقة عليه من قبل مدير المديرية بالإيجاب او الرفض

٦- يقوم مدير دائرة الترخيص والمتابعة في الوزارة برفع توصية الي المدير العام من اجل اصدار شهادة الترخيص المهني حسب النظام .

٧-يحول نسخة من ملف الجمعية بعد اعتماده الي رئيس قسم الاشراف المالي الاداري في دائرة الترخيص والمتابعة في الوزارة لمتابعتة .

٨-يرفع مدير دائرة الترخيص والمتابعة للمدير العام تقرير بشأن الجمعية حول مدى ملائمة اهداف الجمعية مع اختصاص الوزارة وان يقوم المدير العام بدورة برفعة الي وزارة الداخلية و وضع توصيتة النهائية .

المعوقات :

١-أن غياب وثيقة دستورية أدى إلي زيادة عدد الجمعيات التي تتشابه في الاهداف

٢-عدم تحديد الصلاحيات

٣-ان أثر الانقسام كان وما زال من أهم المعوقات التي تعترض تطبيق القانون .

٤-عدم التنسيق بالشكل المطلوب بين الوزارات وكافة القطاعات المعنية.

التوصيات :

١_تطوير القوانين والتشريعات التى تنظم عمل الجمعيات الخيرية .

٢-زيادة المتابعة المشتركة بين وزارة الداخلية و وزارات الاختصاص .

٣-ضرورة التزام الجمعيات بالقوانين والتشريعات الفلسطينية .

٤-رفع مستوى التنسيق بشكل مستمر ودائم بين كافة الجهات المعنية والمختصة .

٥-المشاركة الدائمة والفاعلة لوزارات الاختصاص في جميع نشاطات الجمعيات والمشاركة في صياغة المشاريع وفق احتياجات الشعب الفلسطيني .

الخاتمة :

تكمن أهمية ونجاح دور وزارة الشؤون الاجتماعية في متابعة سير عمل الجمعيات في ضرورة تطوير القانون الفلسطيني المتعلق بعمل الجمعيات الخيرية ومدى تطبيقها للقانون والتزامها بالنظام المتبع والعمل على رفع مستوى التنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية و وزارة الداخلية والمجتمع المدني و تعزيز العلاقة مع منظمات المجتمع المدني من أجل الرقى بالعمل الاجتماعي من خلال تحويل دور وزارة الشؤون الاجتماعية من مراقب الي شريك وفاعل في البناء والمساهمة في صياغة المشاريع وفق احتياجات الشعب الفلسطيني لسد حاجات الافراد في مختلف الخدمات والمنافع الاجتماعية التى تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على تحقيقها
أصلا .